سياسة الجوار الأوروبية مدخل جديد لتفعيل التقارب الأورو مغاربي

بوريدح صوراية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة جيجل

ملخص

نسعى من خلال هذا المقال، إلى تسليط الضوء على سياسة الجوار الأوربية، كإحدى مبادرات الاتحاد الأوروبي الهادفة في مضمونها إلى تعميق الترابط وتعزيز أواصر التعاون والشراكة ما بين دول شمال وجنوب المتوسط، حيث وجدت الدول المغاربية نفسها ملزمة بمجاراتها كمفهوم شامل متعدد الأبعاد بهدف ترسيخ مكانة هذه الدول، وتعزيز مناعتها من مخاطر العزلة والدخول في مسار الاندماج من أجل تحقيق مكاسب وبالتالي تبني السيناريو الايجابي الذي يتيح استغلال الدعم المالي والفني المقدم لها كشريك مغاربي على غرار بعض دول المتوسط الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الدول المغاربية، الاتحاد الأوروبي، الشراكة، سياسة الجوار الأوروبية.

Abstract

The researcher seek to study the European Neighborhood Policy (ENP), as one of initiatives for the European Union that aimed in their content to deepen the interdependence and reinforcing the collaboration and partnership between the northern and southern Mediterranean countries, where the Maghreb countries found itself obliged to keep up status as a comprehensive multi-dimensional concept in order to establish the position of these countries, and enhance its invulnerability of the isolation risks and enter into the merger path in order to achieve gains, and hence the adoption of the positive scenario to allows the exploitation of financial and technical support that provided for them as a Moorish partner such as other Mediterranean countries.

Keywords: Maghreb countries, European Union, Partnership, and European Neighborhood Policy.

مقدمة:

سواء اعتبرت الشراكة الأوروبية المتوسطية، حتمية أو خيار فرضته جملة من الظروف ومن المتغيرات التي اكتسحت الساحة الدولية فالدول المغاربية لم تبق بمعزل عن كتلة اقتصادية سياسية بحجم الاتحاد الأوروبي، بل باشرت بترقية علاقاتها وتثمينها بإمضاء اتفاقيات شراكة مستمدة من مسار برشلونة، الذي يعد النص المرجعي، متخطية بذلك اتفاقيات التعاون المنظمة لمستوى العلاقات بين الطرف المغاربي والأوروبي المندرج ضمن مساعيها لفتح أسواقها للتبادل الحر والاستفادة من مكاسب تحرير التجارة الخارجية، والولوج إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، في المقابل الرغبة في كسب قوة سياسية دولية.

إذا تحدثنا عن موضوع مسار برشلونة الذي نال حظه من الدراسة والتقييم بين نظرة مستحسن ومستحب لها وبين منتقد للفكرة ورافض لها، وإن كان هناك طرف ثالث يرى للفكرة محاسن وسلبيات، تبقى أهم مبادرة لتوثيق سبل التعاون والشراكة كإحدى صيغ احتواء بلدان الضفة الجنوبية، على أساس هذا الاعتبار لم تتوقف جهود الاتحاد الأوروبي في طرح صيغ جديدة لتوسيع نفوذه وحدود سيطرته، وهو ما عبرت عنه سياسة الجوار الأوروبية التي صوبت في البداية لصالح دول شرق أوروبا لتشمل فيما بعد دول جنوب المتوسط.

إشكالية الدراسة: أمام المساعي الرامية إلى إنجاح الشراكة المتوسطية بمختلف أبعادها بين الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وإحلال التعاون متعدد الجوانب، وخلق إطار موسع للعلاقات السياسية الاقتصادية وحتى الثقافية والاجتماعية، فقد عززت بعدة بمبادرات منها سياسة الجوار الجديدة كمدخل لتحقيق التقارب الأوروبي المغاربي.

ومواصلة في تعميق التعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يعد بتقديم الدعم المالي مقابل تبني الدول المستفيدة لهذه السياسات المكملة والمدعمة للمشروع المتوسطي الذي أفرزه مسار برشلونة، من هذا المنطلق تتمحور دراستنا حول التساؤل التالي:

ما هي المكاسب التمويلية للدول المغاربية من تبني سياسة الجوار الأوروبية؟

من خلال التساؤل الجوهري تنبثق الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهية سياسة الجوار الأوروبية؟
- ما الآلية المعتمدة لتطبيق سياسة الجوار الأوروبية من قبل الطرف الأوروبي؟
- ما موقف الدول المغاربية من سياسة الجوار الأوروبية؟
- ما هي مراحل تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية؟
- ما هو نصيب الدول المغاربية من الدعم المالي في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على هذه التساؤلات تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- تستحوذ دول المغرب العربي على النصيب الأكبر من الدعم المالي في إطار الآلية الأوربية للجوار والشراكة بحكم الارتباطات التاريخية؛
- تم تحديد آليات وضوابط لتطبيق سياسة الجوار الأوروبية؛
- سياسة الجوار الأوربية ساهمت في دعم مسار الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الدول المغاربية؛

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة من حيث اعتبار سياسة الجوار كإحدى أهم مبادرات التعاون بين الطرفين الأوروبي والمغاربي، والتي ترمي إلى إرساء علاقات سياسية واقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وجواره على المدى البعيد وبتغطية أشمل لمختلف الجوانب، إضافة إلى قلة الدراسات المتعلقة بالموضوع، التي تكسب البحث أهمية خاصة.

أهداف البحث:

نسعى من خلال محاور هذه المداخلة إلى تسليط الضوء على الإطار العام لهذه المبادرة وخلفياتها، باعتبارها امتدادا لمسار برشلونة، وما تقدمه للدول المغاربية من دعم مالي لمسايرة نموها وتنميتها.

منهج الدراسة:

معالجة الإشكالية والإجابة على الأسئلة المطروحة، مع إثبات أو نفي صحة الفرضيات المعتمدة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجزء النظري وذلك بغية استيعاب هذا الجزء من البحث وفهم مكوناته، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد اعتمدنا فيه على المنهج التحليلي، ضمن قالب نسعى من خلاله إلى الاستعانة بتحليلات الجداول المقدمة.

خطة الدراسة:

من أجل الإحاطة بخلفية الموضوع والإلمام بمختلف الجوانب ارتأينا تقسيم البحث إلى محورين رئيسيين: الأول، نظري معنون / سياسة الجوار الأوروبية: المفهوم، الأهداف وآلية التطبيق ويعد كمدخل نتطرق فيه إلى الإطار النظري للموضوع، واستكمالا للخلفية النظرية خصص المحور الثاني: التقييم المالي لسياسة الجوار الأوروبية وذلك بالتعرض لدراسة المخصصات المالية المصوبة للدول المغاربية.

I- سياسة الجوار الأوروبية: المفهوم، الأهداف وآلية التطبيق:

امتدادا لإنشاء مساحات للتكامل والاندماج الاقتصادي لدول الضفة الجنوبية للمتوسط مع الفضاء الأوروبي، انبثقت سياسة الجوار الأوروبية لتعبر عن النوايا الحقيقية للاتحاد الأوروبي في احتواء دول أوروبا الشرقية غير المؤهلة من وجهة نظره للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، عبر طرح هذه السياسة التي تسمح بإدماجها بطريقة غير مباشرة، والتي تزامنت مع بدء توسعه في ماي 2004 ليشمل عشرة أعضاء جدد ممثلة في دول شرق وسط أوروبا PECO سمحت بارتفاع عدد أعضاءه في تلك الفترة إلى 25 بدل 15.

ولقد سمحت سياسة الجوار الأوروبية كمفهوم جديد بتوطيد العلاقة الترابطية ما بين كل دول الضفة الجنوبية والاتحاد الأوروبي، بحيث يسمح لكل بلد بتبني البرنامج الذي يتماشى واحتياجاته ضمن إطار فعال للجوار والتقارب في مقابل إحداث تغيرات وإصلاحات في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

أولا - الإطار المفاهيمي لسياسة الجوار الأوروبية La politique européenne de voisinage(PEV): جاءت هذه السياسة لبلوغ الأهداف الإستراتيجية للتعاون الشامل في مختلف القضايا والمجالات المسطرة من قبل الاتحاد الأوروبي لتعزيز العلاقات الثنائية والإقليمية مع الشركاء المتوسطيين.

1- تعريف سياسة الجوار الأوربية (PEV): تعبر سياسة الجوار الأوروبية، أو كما يطلق عليها اتفاق الاستقرار "établilit de pacte"[1] عن إحدى المبادرات التي تم إقرارها من قبل الاتحاد الأوروبي ضمن إستراتيجيته لتحقيق الأمن والاستقرار، امتدادا لمسار برشلونة وتسمح هذه السياسة، من منظور الاتحاد الأوروبي باحتواء دول شمال شرق أوروبا ومنع ظهور خطوط تقسيم جديدة بين أوروبا الموسعة وجيرانها عبر الاندماج في برامج الاتحاد الأوروبي وإمداد فرصة للمشاركة في نشاطات متنوعة للاتحاد الأوروبي في مقابل الحصول على الحجم أكبر من التعاون السياسي، الأمن الاقتصادي والثقافي[2]. بصيغة أخرى تعتبر سياسة تعاون وشراكة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين على المستوى الاقتصادي الاجتماعي والسياسي بكل ما يحمله مفهوم الجوار من تحديد لحدود المناطق التي يدخل الجيران في حيزها.

إذا بحثنا في الدول المعنية بسياسة الجوار نجد 16 دولة منها 10 من دول الجنوب، حيث تم إدماجها باقتراح من فرنسا[3]، ممثلة في الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين، سوريا، تونس، فلسطين، الكيان الصهيوني – إسرائيل- إضافة إلى أرمينيا، أذربيجان، جورجيا (يطلق على هذه الدول الثلاثة بدول القوقاز) روسيا البيضاء، مولدافيا، أوكرانيا، أي أنها سياسة تخدم جيران الاتحاد الأوروبي كما يطلق عليهم بحلقة الأصدقاء ring of riendsf[4].

2- مبدأ سياسة الجوار الأوروبية: ترتكز هذه السياسة على أسلوب وآلية العمل والتعاون ثنائي الجانب، بين الطرف الأوروبي والطرف المغاربي، بحيث تتم المقايضة في سبيل الحصول على المساعدات بمدى التقدم في سلسلة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية المنفذة، من قبل هذه الأخيرة وذلك ارتكازا على ثلاث مبادئ:[5]

- Conditionnalité: الشرطية: مدى الامتثال ومسايرة التحولات خاصة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان والالتزام بالقيم المشتركة؛
- Différenciation: التنوع: الاستفادة من مختلف المساعدات المالية والتقنية ضمن جملة من البرامج سواء في ظل التعاون الثنائي أو متعدد الأطراف؛
- Appropriation: التخصص: القدرة على تحقيق الأهداف المحددة والمسطرة في مخططات العمل.

3- أهداف السياسة: تسعى سياسة الجوار الأوروبية كمبادرة الأوروبية إلى تجسيد العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للطرفين الأوروبي والشركاء المتوسطيين، والتي تندرج في إطار توثيق التعاون وفقا لما نصت عليه المادة 181 من نص معاهدة الجماعة الأوروبية التي مفادها: "يتم التعاون مع دول أخرى في الجوانب الاقتصادية المالية والتقنية في حدود اختصاصها".

* الأهداف من منظور الاتحاد الأوروبي: تقوم توجهات المجموعة الأوروبية في تبنى سياسة الجوار على عدة رؤى منها التعهد بتوفير الالتزام المتبادل بالقيم المشتركة كأحد ملامح أهداف السياسة الخارجية الأوروبية الهادفة إلى محاربة الإرهاب وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى ما سبق عرضه:

- تحقيق الاندماج الاقتصادي؛
- حماية المصالح الإستراتيجية من حيث إقرار السلام والأمن وفقا لميثاق الأمم المتحدة[6]، وفي سبيل ذلك تم تعيين مبعوث أوروبي خاص بعملية السلام؛

- منح الدعم والمساعدات للدول التي تمتثل للإصلاحات السياسية والاقتصادية؛
- معالجة مسألة الهجرة غير الشرعية ومحاولة إيجاد سياسة مشتركة للتحكم فيها؛
- إقامة منطقة للتبادل الحر وفقا للقواعد والإجراءات المحددة من قبل المنظمة العالمية للتجارة؛
- محاربة التهريب بمختلف أشكاله؛
- التأكيد على نظام الحوكمة كنظام فعال لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية؛
- تكثيف التعاون لمحاربة الجريمة المنظمة؛
- منع الصراعات والنزاعات وتطويق كل أشكال التطرف والتعصب وتسوية النزاعات بالطرق السلمية؛

وعلى العموم، فان الاتحاد الأوروبي يسعى إلى إقامة نظام حلقات ممركزة تكون أوروبا ضمن النواة والدول المجاورة، أطرافه المحيطة به[7].

* أهداف دول الجنوب: الهدف من الاستمرار في الاندماج مع أكبر تكتل له دوافعه ونوجزها كما يلي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية بما يضمن تعزيز التنمية الاقتصادية بهذه الدول؛
- تكثيف وتيرة الإصلاحات الرامية إلى تحرير اقتصاديات هذه الدول بمقايضة متكافئة الفرص؛
- الاستفادة من المبالغ المالية المخصصة في إطار التعاون الإقليمي وشبه الإقليمي، بما يسمح بتجسيد الاستفادة من المشاريع المشتركة، باعتبار أن الاتحاد الأوروبي يعد أهم مصادر للمعونة المالية والفنية حيث تبلغ مساهماته: 60 ٪ من المساعدات الإنمائية الرسمية في العالم؛[8]

– تشجيع التعاون وكل أشكال مبادرات الاندماج المغاربي عن طريق رفع معدل المبادلات البينية الذي لا يتجاوز 2%[9]، ما يجعل هذه الدول في موقع قوة للتفاوض مع الطرف الأوروبي وتعظيم مكاسب الشراكة، وفي هذا المقام، نستشهد بدراسة أجريت من قبل البنك الدولي تم التوصل فيها إلى أن خسائر ضعف الاندماج التجاري لدول المنطقة تمثل من 2 % إلى 3 % من الإنتاج المحلي للدول المغاربية، إذ يطغى على المبادلات التجارية الجانب السياسي وما تمليه العلاقات السياسية حسب ما يطلق عليه المبادلات المزاجية السياسية[10]؛

– إحداث التقارب بين مختلف السياسات والتشريعات بما يقدم فرص أكثر للتعاون.

4- خصائص آلية سياسة الجوار: يمكن تلخيصها في النقاط التالية: [11]

– تحديد الأولويات التي تخصص لها المساعدات والإعانات؛

– المرونة والتأقلم مع المتغيرات التي تفرضها الساحة الدولية؛

– إشراك دول غير شريكة من خلال التعاون عابر الحدود Transfrontalière والذي يهدف إلى تعزيز روابط التعاون بين الأقاليم للدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة له على حدوده الخارجية.

5- شروط الاستفادة: الاستفادة من هذه السياسة يقتضي[12]:

– احترام حقوق الإنسان، تعزيز الديمقراطية وسيادة السلطة؛

– تشجيع الإصلاحات الاقتصادية بما يتماشى وسياسة اقتصاد السوق؛

– مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والاتجار بالأسلحة؛

– القضاء على التطرف (أو ما يسمى بالأصولية الإسلامية) ؟؛

– المساهمة في خلق مناصب عمل وإحداث التوافق والتجانس الاجتماعي.

مما سبق عرضه، نتوصل إلى الإقرار بأن سياسة الجوار مدعمة ومكملة للأهداف المعلن عنها في مسار برشلونة من حيث تحقيق الأمن، الازدهار على مستوى الحوض المتوسط، إضافة إلى محاولة تجاوز السلبيات التي حدت من نجاعة هذا المسار. وفي هذا

الصدد أوضحت "بينيتا فير يرو فالدنير"Benita Ferrero-Waldner المفوض الأوروبي للعلاقات الخارجية السابقة في مارس 2006، أن سياسة الجوار ستقدم لدول شرق وجنوب المتوسط مزايا كانت مقتصرة على أعضاء الاتحاد الأوروبي من حيث الظفر بحصة تجارية في الأسواق الأوروبية، إضافة إلى استحداث التعاون في مجال النقل والطاقة. من هنا تتوضح الأهداف الخفية للاتحاد الأوروبي في الاستفادة من الدول النفطية بإحكام سيطرتها على مصادر النفط مثل الجزائر لامتلاكها لأكبر احتياطي للغاز يقدر بـ 64% بالموازاة فهي تلبي 10% من احتياجات الطرف الأوروبي[13]، مع استغلال القدرات في مجال الطاقات البديلة (الطاقة الشمسية) على أساس دول المغرب العربي من الدول التي لا تنحجب عنها الشمس أغلب أيام السنة.

ومن منطلق هذا التصور للبعد الجديد للعلاقات، تمت الإشادة بأهمية مواصلة التحرر الاقتصادي، وفتح الأسواق إلى جانب مساندة الإصلاحات بدول الجوار بشكل عام، والأقطار المغاربية بشكل خاص والكفيلة بتحقيق تنمية أكبر ومستقبل اقتصادي أفضل. وبناء على ما تم سرده نتوصل إلى أنه كلما كان هناك تقدما ملموسا في الإصلاحات السياسية المؤسساتية والاقتصادية المحققة من قبل هذه الدول، ساهم ذلك في رسم فضاء أكبر لأواصر التعاون، في مقابل التقيد بالإصلاحات فإن الاتحاد الأوروبي يلتزم من جانبه بـ:

– إدماج البلد في مختلف البرامج والشبكات الأوروبية وفي هذا الصدد نذكر برنامج HERITAGE MED EURO لحماية المعالم الأثرية والثقافية المتوسطية، برنامج MED EURO AUDIOVISUEL الخاص بتدعيم المشاريع المتوسطية في المجال السمعي البصري، برنامج JEUNESSE MED EURO الخاص بتدعيم نشاطات الشباب لدول المتوسط؛

– إمداد المزيد من المساعدات والإعانات؛

– تحسين فرص الدخول والاندماج في الأسواق الأوروبية؛

– زيادة فرص التعاون العابر للحدود حول الأحواض البحرية (المتوسط البلطيق، البحر الأسود).

6- آلية تطبيق سياسة الجوار: لتأمين هذه السياسة سعى الاتحاد الأوروبي إلى الاعتماد على خطط عمل كأساس لتقديم المساعدات وذلك بالامتثال إلى خطوتين رئيسيتين[14] :

أ-الخطوة الأولى: إعداد التقارير القطرية: قبل إنجاز خطط العمل، يتم إعداد تقرير شامل عن كل دولة من طرف المفوضية الأوروبية، تسمح هذه التقارير بمعرفة الوضع السياسي الاجتماعي والاقتصادي، ومدى التقدم في تنفيذ الاتفاقيات الثنائية المبرمة فيما بين الطرفين ونسبة التقدم في الإصلاحات المتفق عليها، في خضم هذه الاتفاقيات الثنائية وبالرجوع إلى مبادئ إعلان برشلونة، ليتم إرسال هذه التقارير إلى مجلس الوزراء المؤلف من حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد، ليتسنى له اتخاذ القرار ما إذا كان يتوجب عليه الانتقال إلى المرحلة المقبلة.

ب- الخطوة الثانية: إنجاز خطط العمل: توضع خطة العمل عندما يتم نشر التقارير القطرية والمصادقة عليها من قبل المجلس الوزاري، وهي مستوحاة من اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية تسمح بتحديد جدول للإصلاحات السياسية والاقتصادية. وتمر خطط العمل بمفاوضات طويلة للبلدان المعنية، إذ تتماشى وخصوصية كل بلد من جهة وما يتم الاتفاق عليه ما بين الدول المعنية والاتحاد الأوروبي من جهة ثانية. فكلما كان هناك تقدما في تنفيذ اتفاق الشراكة ساهم في رسم فضاء أكبر لأواصر التعاون.

وعلى العموم، تغطى الخطة ولفترة تتراوح ما بين ثلاثة إلى خمس سنوات المجالات التالي ذكرها عبر ثلاث أبعاد رئيسية ممثلة في البعد السياسي، التجاري الاقتصادي والثقافي الاجتماعي:

- دعم الإصلاح المالي، الاقتصادي والسياسي؛
- تحقيق التعاون والتنمية بشقيها الاقتصادية والاجتماعية؛
- دعم الإصلاح في مجال القضاء، الأمن والعدالة؛

- اعتماد سياسة موحدة لمعالجة الهجرة غير الرسمية؛
- مكافحة كل أشكال الفساد والرشوة؛
- تشجيع التجارة عبر إنشاء منطقة للتبادل الحر تشمل الزراعة والخدمات التي تعد من المسائل العالقة ومحل تفاوض وخلاف بين الطرفين؛
- تحقيق التعاون في مجال تحقيق الأمن والحرية؛
- تطوير المجتمع المدني عبر المساواة ما بين الرجل والمرأة؛
- الاهتمام بالبعد الإنساني فيما له صلة بالاتصالات بين الشعوب؛
- تحسين ظروف المهاجرين [15].

يتضح لنا مما سبق، أن المغزى من انجاز خطط العمل لن يخرج عن الأهداف التي سطرها مسار برشلونة في محاوره الثلاثة الرئيسية والممثلة في المحور السياسي الأمني، الاجتماعي الثقافي والإنساني وأخيرا الاقتصادي والمالي. وان كانت خطط العمل ليست لها الخاصية القانونية، ففي حالة المخالفات لا يرجع إلى محكمة أو هيئات أوروبية كمحكمة العدل الأوروبية أو محكمة العدل الدولية، بالموازاة تبقى هذه الخطط هي المرجع الذي يمتثل إليه في تحديد الأهداف والأعمال الخاصة بالإصلاح، كما تقودنا الإشارة في هذا المقام إلى أن الدولة التي لم توقع على مسار برشلونة لا تستفيد من مخططات عمل. ليبقى تقديم المواضيع الخاصة بخطط العمل من مهام ومسؤولية اللجان الفرعية التي تضم موظفين وخبراء من البلدان الشريكة وذلك حسب انشغالات وأولويات هذه الدول.

أما فيما يرتبط باقتراح التعديلات فهذا ليس من اختصاص اللجان الفرعية بل توكل إلى لجنة الشراكة التي لها سلطة اتخاذ القرارات لتنفيذ اتفاقيات الشراكة، علما أن قراراتها واجبة التطبيق وذات إلزام سياسي في الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والمفوضية الأوروبية، إذ تتكون من كبار المسؤولين، وتتولى تقديم تقارير سنوية حول خطط العمل لمجلس الشراكة على مستوى الوزراء المسؤولين للنظر في مختلف المسائل

ذات صلة باتفاقيات الشراكة والمشكل من أعضاء مجلس الاتحاد الأوروبي وممثلين من المفوضية ووزراء المعينين من قبل البلدان المتوسطية الشريكة، ويجتمع مرة واحدة على الأقل سنويا، وتعد قراراته ملزمة لكل الأطراف. وفي هذا الصدد تتم الإشارة إلى أن التحقق من احترام خطط العمل يتم عبر مجالس الشراكة.

على مدار ما تم تناوله للإحاطة بالجانب المفاهيمي لهذه السياسة يثار التساؤل التالي: هل أيدت الدول المغاربية هذه المبادرة وما هو حجم المبالغ التي خصصت لها في ظل الآلية الأوروبية للشراكة والجوار؟ الإجابة على هذا التساؤل يتم عبر تناول النقاط المدرجة في المحور الموالي.

ثانيا: الدول المغاربية والاستجابة لسياسة الجوار:

أفضت سمات هذه السياسة إلى انجذاب الدول المغاربية محل الدراسة لسياسة الجوار الأوروبية لكن، ذلك لا ينفي اتخاذها مسارا معينا في تبنيها لها من حيث مخططات العمل plans d'action، حيث نجد:

1- **تونس**: تعد أول بلد في الحقل المغاربي الذي سارع إلى تبني سياسة الجوار الأوروبية وذلك في 04 جويلية 2005 وهذا ليس بالأمر الجديد لبلد كان سباقا بدوره إلى الإمضاء على معالم الشراكة الأوروبية المتوسطية. حيث تم وضع مخطط عمل بتاريخ 04/ 07/ 2005 حمل جملة من أولويات العمل وذلك بالتشاور والاتفاق مع الاتحاد الأوروبي لمدة أدناه ثلاث سنوات.[16]

2- المغرب: يعد من بين المجموعة المغاربية التي أبدت موافقتها شأنها في ذلك شأن تونس، وذلك بتبنيها سياسة الجوار، معتمدة على مخطط عمل بتاريخ 27/ 07/ 2005.

وتشمل خطط العمل عدد من المجالات ذات الأولوية، فالمتفحص لمخططي العمل الخاص بكل من المغرب وتونس، يستشف أن المواضيع التي تناولتها لا تختلف عن بعضها البعض، فبالنسبة لتونس، تضمنت خطة العمل الخاصة بها 99 بندا وتم تبويبها في أربعة أقسام رئيسية، أما فيما يخص المغرب فعبر 85 بندا المجزأة إلى ثمانية أقسام. لتبقى خطط

العمل تتركز أساسا على دعم الحكم الراشد وممارسة الديمقراطية وسيادة القانون، خاصة بعد الاضطرابات إلى عرفتها تونس بعد أحداث ثورة جانفي 2011، وعلى هذا الأساس أيضا يولي الطرف الأوروبي سياسة الجوار أهمية بالغة باعتبارها أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة على مدار حدوده الشرقية والجنوبية على حد السواء. ووفقا لما جاء به من خطوط عريضة في ديباجة مخطط العمل لكل من تونس والمغرب خلال الفترة 2013–2017 والملخصة في الجدول رقم (1):

الجدول رقم (1): أهم الأولويات المحددة في خطة عمل بين تونس والمغرب والاتحاد الأوروبي للفترة 2013-2017

المغرب	تونس
– مواصلة الإصلاحات التشريعية، تطبيق واحترام الأحكام الدولية لحقوق الإنسان؛ – توطيد الحوار السياسي وتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب؛ – افتتاح المفاوضات الخاصة بتحرير قطاع الخدمات؛ – تهيئة المحيط المناسب الجاذب للاستثمار الأجنبي؛ – تجسيد التعاون في المجال الاجتماعي بتقليص حدة الفقر والمساهمة في خلق فرص العمل؛ – دعم التربية، التعليم والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات؛ – خلق الظروف الملائمة لتسهيل تنقل الأشخاص عبر الحدود وإنشاء نظام أكثر مرونة لتأشيرات الدخول، – تطوير قطاع النقل ورفع مستوى البنية التحتية.	– احترام حقوق الإنسان والديمقراطية التعاون في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية ومراقبتها وتأمين تنقل الأشخاص؛ – تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي من خلال دعم التحول الاقتصادي، تحسين مناخ الأعمال والرفع من أداء القطاع الخاص؛ – تبني إستراتيجية فعالة لضمان التنمية المستدامة من خلال حماية المحيط.

Source:http://eeas.europa.eu/delegations/tunisia/documents/press_corner/plan_action_tunisie_ue_2013_2017_fr.pdf le10 -06-2015 .consulté,
http://eeas.europa.eu/delegations/morocco/documents/eu_morocco/plan_action_fr.pdf, consultéle 10-06-2015

3- الجزائر: إذا كانت الجزائر قد تماطلت في التوقيع على اتفاق الشراكة الذي أفرزه مسار برشلونة حيث لم تعتبر هذه السياسة ضمن أولوياتها متوخية نوعا من الحذر مبدية النية للانضمام متأخرة إلا خلال سنة 2011، فقد استعدت لمناقشة انجاز خطة العمل بعد جولتين من النقاشات غير الرسمية، الأولى منها بتاريخ 17-18 أكتوبر 2012 والثانية أفرزتها الزيارة التي قام بها رئيس المفوضية الأوروبية في جويلية 2013 أما المفاوضات الثالثة فأجريت مؤخرا.

وتأسيسا على ما سبق، يعتبر الحصول على الدعم المالي أحد أهم انشغالات وأهداف الدول المغاربية من خلال إبرامها لاتفاق الشراكة مع الطرف الأوروبي، حيث خصته اتفاقيات الشراكة المنبثقة من مسار برشلونة ضمن الباب الخامس وبالتحديد المادة 53 من الاتفاقيتين المغربية والتونسية، لتخصه المادة 57 من الاتفاق الجزائري، إذ تأمل هذه الدول بدعم علاقاتها على نحو يساهم في الحصول على المزيد من الدعم المالي من خلال تبنيها لهذا البعد الجديد للعلاقات فيما بين الطرفين بما يتيح لها تثمين مسارها الانفتاحي.

ثالثا- آلية التمويل في ظل سياسة الجوار الأوروبية:

يتم ضبط المبالغ المخصصة للدول المعنية لتمويل البرامج والأنشطة المدرجة في ظل سياسة الجوار الأوروبية استنادا على الآلية الأوروبية للجوار والشراكة instrument européen de voisinage et de partenariat.

1- تعريف الآلية الأوروبية للجوار والشراكة: تعد هذه الآلية الذراع المالي لسياسة الجوار وقناة إمداد المساعدات المالية للدول المتوسطية لتمويل العديد من المشاريع في مختلف المجالات والقطاعات، حيث تم استئناف هذه السياسة في جانفي 2007. وتندرج هذه الآلية تحت إدارة المديرية العامة للمعونات الأوروبية للتنمية[17]، كما تمنح لكل من مجلس أوروبا والبرنامج الأوروبي سلطة القرار المشتركة انطلاقا من الوثائق

الإستراتيجية لعدة سنوات والتي تم إعدادها من قبل المفوضية الأوروبية وذلك بالتشاور مع الدول المتوسطية الشريكة، وهي تعوض كل من برنامج ميدا المصوب لدول الجنوب وآلية المساعدات الفنية لفائدة رابطة الدول المستقلة[18].

2- هدف الأداة المالية لسياسة الجوار الأوروبية: كما هو مؤكد فان سياسة الجوار الأوروبية تعزز المسار الانفتاحي لدى الدول الشريكة باعتبارها قاطرة لتحسين أداء اقتصادياتها الوطنية، إلا أن ذلك يبقى مرهونا بما يتم ضخه من موارد مالية كافية لتجسيد تلك الأهداف وهو ما ترجمته الأداة المالية لسياسة الجوار الأوروبية التي تهدف حسب ما تم الإعلان عنه من قبل المفوضية الأوروبية إلى[19]:

- تنمية التعاون عبر الحدود وما بين الأقاليم؛
- إحداث التكامل والاندماج في شتى القضايا الاقتصادية والسياسية؛
- تحقيق التنمية المستدامة؛
- تقديم المساعدة الفنية لتطوير قدرات المؤسسات؛
- دعم تنفيذ خطط العمل لتطبيق سياسة الجوار الأوروبية.

ومن هذا المنطلق تم تخصيص مبالغ مالية سواء في ظل برامج ثنائية أو متعددة الأطراف[20]، تتماشى والتصور الجديد للعلاقات وذلك في إطار وثائق إستراتيجية documents de stratégies وبرامج إرشادية وطنية Programme indicatifs nationaux (NIP) التي تساهم في برمجة المساعدات للمشاريع والقطاعات ذات الأولوية، ومنه تحدد الميزانية المخصصة لتغطية الفترتين من 2007 – 2010 و2011 – 2013.

II- التقييم المالي لسياسة الجوار الأوروبية:

لا يمكن الحديث عن الشراكة وسبل تكثيف التعاون في ظل غياب أداة مالية تخدم مختلف مجالات التعاون الأوروبي المغاربي. من هذا المنطلق تم استحداث الآلية

الأوروبية للجوار والشراكة بما يضمن حسن الاستفادة من الأغلفة المالية وتعظيم أكبر مكسب من إبرام اتفاقيات الشراكة، والتي بدورها ينطوي تحتها العديد من الآليات المقدمة لدعم إضافي على سبيل الذكر:

- آلية التوأمة المؤسساتية"twinning" الهادفة إلى تقريب الإطار التشريعي والتنظيمي للدول المغاربية من الإطار الأوروبي وتعزيز الشراكة بين المؤسسات المغاربية والأوروبية؛
- آلية المساعدة الفنية وتبادل المعلومات "TAIEX"؛ من خلال منح المساعدات التقنية لدعم تطبيق تشريعات الاتحاد الأوروبي؛
- آلية دعم وتحسين الحكم والإدارة "SIGMA" ضمن دعم بناء المؤسسات؛
- مرفق الجوار للاستثمار Fond d'investissement لدعم مشاريع البنية التحتية الأساسية.

- الأغلفة المالية المصوبة للدول المغاربية للفترة 2007-2013:

الحصول على المزيد من الدعم المالي كهدف استراتيجي للأقطار المغاربية وركيزة أساسية لإبرام اتفاق الشراكة المتوسطية. ضمن هذا الإطار تم توسيع نطاق التعاون المالي فيما بين دول الضفتين الشمالية والجنوبية بخلق عدة آليات كان أولها البروتوكولات المالية الأربعة، ونظرا للنقائص التي رافقتها من حيث قلة المبالغ المخصصة تم استبدالها بالية جديدة مجسدة في برنامج ميدا، ثم الآلية الأوروبية للجوار والشراكة ضمن سياسة الجوار الأوروبية، وخلال الفترة 2007-2013 سطر لها 12 مليار أورو للدول المتوسطية[21]، يتم منح هذه الأموال حسب البرنامج الخاص بكل بلد من جانب ومدى تجسيده للإصلاحات الاقتصادية السياسية، وحتى الاجتماعية المتفق عليها مع الاتحاد الأوروبي من جانب أخر، نصيب الدول المغاربية الثلاثة محل الدراسة من المبالغ التي رصدها الاتحاد الأوروبي توضحها أرقام الجدول رقم (02).

الجدول رقم (02): الأغلفة المالية المخصصة لدول جنوب المتوسط ضمن البرنامج الإرشادي الوطني 2007-2013 الوحدة: مليون اورو

البـــلـــد	2007 -2010	2011 -2013
الجزائر	220	172
فلسطين	632	504
مصر	558	449,3
الأردن	265	223
لبنان	187	150
المغرب	654	580,5
سوريا	130	129
تونس	300	390
ليبيا	8	60
الكيان الصهيوني-إسرائيل-	8	6
مجموع التعاون الثنائي	2962	2663,8

Source:www.ec.europa.eu/world/enp/docs/2013_enp_pack/2013_statistical_annex_en.pdf,consulté le 20/01/2015.

مما تم استعراضه نتوصل إلى إقرار الحقائق التالية:

- اختلاف حجم المساعدات والمعونات التي استفادت منها الدول المغاربية من البرنامج الإرشادي لسنة2007 عنه في سنة 2011، إلا أنه يمكن القول أن هناك تطور في حجم المبالغ المخصصة لتبقى حصة الدول المغاربية الثلاثة تقدر بـ : 1175 مليون اورو، أي ما يمثل 39,63 % من إجمالي المساعدات المصوبة للدول المتوسطية، على اعتبار انه قد تم اشتراط ربط الامتيازات بإرساء فعلى للإصلاحات التي من شانها، أن تعزز

الديمقراطية، التعددية وتحترم حقوق الإنسان بالدرجة الأولى وبالرغم من هذه النسبة إلا أنها لا تستجيب للطموحات والأهداف المسطرة من قبل هذه الدول، وهو جعل الاتحاد الأوروبي يقدم على مضاعفة وزيادة الغلاف المالي ضمن آلية الجوار في إطار البرنامج الإرشادي الوطني للفترة 2011-2013 ليصبح نصيب الدول المغاربية 42,88% من إجمالي ما تم تسطيره للدول المتوسطية حسب ما هو موضح في الجدول السابق؛

- يحتل المغرب المرتبة الأولى في حجم الاستفادة من مساعدات الاتحاد الأوروبي بأكبر حصة، ما يمثل أكثر من نصف مجموع المساعدات المندرجة في إطار البرامج الثنائية فمن الإصلاحات التي تخص الإدارة العمومية والضريبية إلى إصلاح قطاع الصحة، التعليم، النقل والطاقة؛ إذ تقدر ب 654 مليون أورو من مجموع المساعدات المندرجة في إطار البرامج الثنائية لتأتي كل من تونس والجزائر في المرتبتين الخامسة والسادسة على التوالي؛

- إحراز المغرب لتقدم كبير في التأسيس النهائي لمنطقة التبادل الحر وذلك في 1 مارس 2012، إضافة إلى دخول الاتفاق التجاري لتسويق المنتجات الزراعية وتلك المصنعة والخاصة بالصيد البحري حيز التنفيذ في 1 أكتوبر 2012 مع انتهاء المفاوضات بشأن خطة عمل جديدة لتنفيذ الوضع المتقدم للفترة 2013-2017 وهو ما يبرر استحواذه على أكبر مساعدة حتى في ظل البرنامج الإرشادي للفترة 2011-2013، بينما تونس فقد تحصلت بدورها على مرتبة الشريك المميز خلال الدورة التاسعة لمجلس الشراكة التونسي الأوروبي المنعقد بتاريخ 19 نوفمبر 2012؛

- صوب الغلاف المالي للجزائر لتمويل بشكل أساسي دعم الإصلاح الاقتصادي والمساهمة في خلق فرص تشغيل[22]، أما بالنسبة للمغرب كان الشاغل الأهم هو تخفيض نسبة الفقر، الإقصاء الاجتماعي، الحد من الأحياء الفقيرة، تحسين نسبة محو الأمية[23]، التي تمثل 40 ٪ في أوساط السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 10 سنوات فأكثر أي ما

يمثل نحو 10 مليون شخص، منها 60.5٪ في المناطق الريفية و75٪ منها تمثل النساء استنادا إلى التقرير الذي أصدرته اللجنة الأوروبية خلال سنة 2013، إضافة إلى إصلاح قطاع الصحة والمنظومة التربوية. بالنسبة لتونس، فيعتبر دعم القدرة التنافسية للمؤسسات في مقدمة محاور التمويل ذلك تناسبا مع التحضير للدخول لمنطقة التبادل الحر[24]، إضافة إلى دعم المسار الديمقراطي بعد المرحلة الانتقالية التي عرفتها تونس؛

– إذا ما تمت المقارنة فيما بين المبالغ المخصصة خلال البرنامجين، نجد أن المبلغ المخصص سنويا للجزائر قد ارتفع حيث تم تخصيص 57,33 مليون اورو سنويا بدل 55 مليون اورو المبرمجة خلال الفترة 2007–2010، أي الزيادة كانت بنسبة 4,2%، وهذا يعكس إرادة الطرف الأوروبي في مضاعفة سبل التكامل والتعاون وإن كان الاتحاد الأوروبي يقدم على تقديم مساعدة أكبر للبلدان التي وقّعت على خطط عمل، فتونس تحصلت على أكبر زيادة بلغت 73,33%، بينما المغرب فقدرت النسبة الخاصة به 18,34%.

– فيما يتعلق بالمبالغ والمساعدات التي تندرج في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، لم يتم صرف المبالغ المخصصة كليا من قبل الدول الثلاثة خاصة بالنسبة للجزائر بسبب التأخر في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وهو ما شكل صعوبة في امتصاص المبالغ المخصصة[25]، وخلال البرنامج الإرشادي للفترة 2007–2010 فان كل من تونس، المغرب والجزائر قد استهلكت غالبية المبالغ المخصصة من قبل المجموعة الأوروبية، وفي هذا الصدد نشير إلى تحصل المغرب على مبالغ تفوق تلك المخصصة له لالتزامه الصارم بمسار الإصلاح؛

– وإذا رجعنا إلى فترة البرنامج الإرشادي الموالي وتحديدا سنتي 2011–2013 نجد أن تونس استهلكت 83,70%، وذلك يدخل ضمن مصاف تسريع عملية التحول التي أفرزتها ثورة جانفي 2011، حيث تم رفع المبلغ المخصص لها إلى 390 مليون أورو.

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

يعتبر البحر الأبيض المتوسط نقطة اتصال بين كل من إفريقيا، أوروبا مما ولد علاقات سمحت بإبرام اتفاقيات تعاون كانت تحكمها قواعد تجارية إلى أن تواصلت الجهود لإعادة تنظيم العلاقات شمال جنوب عبر العديد من المبادرات. من هذا المنطلق تم مناشدة الدول المتوسطية ومنها المغاربية عبر العديد من المبادرات تسمح بتوسيع مجالات التعاون، ليبقى مسار برشلونة الإطار المرجعي والأساسي الذي خطي بالأفضلية، إذ تتواصل الجهود في إطار إنجاحه جسد ذلك عبر العديد من الندوات والمؤتمرات.

مما سبق عرضه، نتوصل إلى إقرار الحقائق التالية:

– فيما يتعلق بالمبالغ والمساعدات التي تندرج في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، فانه لم يتم صرفها كليا من قبل الدول الثلاثة، خاصة بالنسبة للجزائر بسبب التأخر في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وهو ما شكل صعوبة في امتصاص المبالغ المخصصة، حيث تبقى استفادة الجزائر ضئيلة مقارنة بكل من تونس والمغرب، بما يمثل 5 اورو لكل ساكن بعكس تونس استفادت من 39 اورو لكل ساكن، والمغرب من 18 أورو، هذا لكون الدولتين السالفتين قد وقعتا على مخططات عمل الداعمة لمسيرة الإصلاح والتغير على كافة الأصعدة بعكس الجزائر؛

- على العموم تبقى المخصصات متواضعة لم ترق إلى مستوى تطلعات وطموحات الدول المغاربية، بالمقابل تعد كمحفز لدفعها لتكييف اقتصاداتها لترافق الانفتاح التجاري بإصلاحات اقتصادية داخلية والتي تحتاج لفترة زمنية معينة، وان كان الاتحاد الأوروبي قد حدد سياسة طموحة بعد الربيع العربي باعتماده مبلغ 18,2مليار اورو للفترة 2014–2020 أي بنسبة زيادة 40% مقارنة بالمبلغ المتاح للفترة 2007–2013 وهو مبلغ معتبر، إذ سوف يتم استبدال الآلية الأوروبية للجوار والشراكة بآلية الجوار الأوروبية، فحسب" ستيفان فول"Stefan full المفوض الأوروبي المكلف بشؤون

توسيع سياسة الجوار سيتم تطبيق المبدأ **"المزيد من الإصلاحات المزيد من الأموال"**، وفي هذا الصدد نشير إلى أن الجزائر حسب الرأي الأوروبي لا تحتاج إلى موارد مالية من واقع امتلاكها لاحتياطي مالي معتبر في تلك الحقبة الزمنية، فحسب تقرير حول تطور الاقتصاد الكلي والمالي للجزائر قدمه محافظ بنك الجزائر محمد لكساصي للأشهر الثلاثة الأولى لسنة 2013، فان الجزائر تمتلك احتياطي الصرف يفوق 189 مليار دولار.

وعلى مدار ما تم تناوله نتوصل إلى اختبار فرضيات الدراسة:

– بالنسبة للفرضية الأولى: المعلومات والحقائق والأرقام السالف ذكرها تدحض ما ورد في هذه الفرضية، حيث أن الامتيازات كانت مرتبطة بحجم الإصلاحات الاقتصادية والسياسية ومدى التقدم في تنفيذ المشاريع الممولة من قبل الاتحاد الأوروبي ولا ترتبط بالعلاقات التاريخية، رغم أن الدول المغاربية يربطها موروث التاريخي ضارب في القدم مع الدول الأوروبية وحديثا الاتحاد الأوروبي؛

– بالنسبة للفرضية الثانية: تم التأكد من صحة الفرضية، حيث كانت خطط العمل أداة لتنفيذ سياسة الجوار الأوروبية، فبالنسبة للجزائر عدم الوصول إلى اتفاق بشأن خطة عمل كان أحد الأسباب التي ساهمت في الحصول على مبالغ أقل مقارنة بكل من المغرب وتونس؛

– أما بالنسبة للفرضية الثالثة: فيتم تأكيدها من منطلق أن سياسة الجوار الأوربية تساهم من خلال المبالغ المالية المقدمة في دعم مسار الإصلاحات بالدول المغاربية؛ وفي هذا الصدد نشير إلى أن الاتحاد الأوربي ضمن مساعيه إلى مسايرة التطورات والتحولات التي مرت بها الدول العربية خاصة بعد الربيع العربي ومنها تونس، وعليه تم إطلاق ما يعرف بسياسة "جوار أوروبية مجددة وطموحة" وذلك في 25 ماي 2011، وهو ما انعكس في رفع التمويل عبر الآلية الأوروبية للجوار، إذ تم استحداث برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل SPRING بإضافة 178 مليار أورو لتغطية الفترة 2011–2013 وبالنسبة للدول المغاربية محل الدراسة نجد:

- خصص للجزائر مبلغ 20 مليون أورو على دفعتين، الأولى 10 ملايين أورو لدعم وترسيخ الحوكمة، والثانية 10 ملايين اورو مرتبطة بتحقيق مزيد من التقدم في مجال الإصلاح الديمقراطي، إضافة إلى دعم التنمية الريفية.
- بالنسبة لتونس تم إضافة 150 مليون اورو بعد ثورة جانفي 2011، وذلك يدخل ضمن مصاف تسريع عملية التحول التي أفرزتها الثورة.
- أما المغرب فقد تحصل على أقل مبلغ يقدر بـ 8 مليون أورو كونه لم يشهد أي إصلاحات سياسية في الفترة السالفة.

خاتمة:

نشير إلى أن سياسة الجوار الأوروبية كبادرة، الهدف الأساسي منها خدمة المصالح الإستراتيجية للطرف الأوروبي، شأنها في ذلك شأن كل المبادرات، سواء التي سبقت مسار برشلونة أو التي تلتها-سياسة الاتحاد من أجل المتوسط-، وجميع هذه المبادرات كان الهدف الخفي منها إعادة طرح مفهوم جديد للشراكة ضمن متغيرات فرضت نفسها على مسار العلاقات الأوروبية المتوسطية ،فقد اعتبرت دعامة لإدراج إسرائيل في منظومة علاقات جوار ودية مع العرب، تحت غطاء إحلال السلام والتغلب على التعقيدات السياسية، حيث يبقى العامل السياسي ذو صلة بشكل كبير بنتائج الشراكة من خلال الصراع العربي-الإسرائيلي، كما تبقى أطماع دول الاتحاد الأوروبي تحوم حول الدول ذات الإمكانيات الطاقوية، وهو ما جسدته رغبة فرنسا في التعاقد مع الجزائر في مجال الطاقة التي عكستها زيارة رئيسها "فرانسوا هولاند" FRANCOIS HOLLAND مع الإشارة إلى إبرام الاتحاد الأوروبي لمذكرة تفاهم حول شراكة إستراتيجية في مجال الطاقة في جويلية 2013 مع نفس البلد.

*** تواريخ مهمة في العلاقات الأوروبية المغاربية في ظل سياسة الجوار الأوروبية :**

- ماي 2003 –ماي 2004: اقتراح الخطوط العريضة ونماذج وإجراءات تسير سياسة الجوار الأوروبية.

- ماي 2004: تقديم تقارير قطرية لسياسة الجوار لكل من تونس والمغرب.
- 2005/07/27 و2005/07/04 تم الاتفاق مع كل من المغرب وتونس على التوالي بشأن خطط عمل التي تحمل جملة من قوائم أولويات العمل.
- 2007–2010: رصد 1174 مليون أورو للدول المغاربية الثلاثة ضمن إطار البرنامج الإرشادي الوطني.
- 2011–2013: تحديد 1142,5 مليون أورو للدول المغاربية الثلاثة ضمن إطار البرنامج الإرشادي الوطني.

هوامش وإحالات:

(1) - راضية ياسينة مزاني، مسألة الدفاع الأوروبي بعد حرب كوسوفو، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، الجزائر، أطروحة دكتوراه، 2010–2011، ص.346.

(2)- جيسلين غلا سون ديشوم، سياسة الجوار الأوروبية ،وثيقة عمل، المنتدى المدني الأورو متوسطي، مراكش، 2006 www.90plan.ovh.net/~euromedp/spip/spip.php?rubrique 26VOIR: 20-10-2014 , consulté le.

(3)- Lilia ben mansor, La politique européenne de voisinage , Une garantie pour l'UE, un besoin pour le Maghreb, revue sciences humaines, n°34,Université Mentouri, Constantine, Algérie , Décembre 2010, p.113.

(4)- بشارة خضر، ترجمة سليمان الرياشي، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995–2008)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ط 1، يناير 2010، ص.182.

(5)- http://www.enpi-Info.eu/main.php?id=763&id_type=2&lang_id=470, consulté le 20-06-2014.

(6)- Amel sasi tmar, l'apport de la PVE dans les relations de l'union européenne avec les pays du Maghreb, colloque international faculté sciences économiques et de gestion, Hammamet, Tunis, 1-2 juin 2007, p.11.

(7)- زهير بوعمامة، السياسة الأوروبية للجوار، دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة المفكر، العدد 05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس 2009، ص.245.

(8)- Délégation de l'Union européenne au Royaume du Maroc**,** VOIR: www.eeas.europa.eu/delegations/morocco/index_fr.htm ,consulté le 25-06-2013.

(9)- عبد الحميد عواد، إستراتيجية التنمية المغاربية: أفاق منطقة التبادل الحر المغاربي وفرص جلب الاستثمارات الأجنبية، ندوة المغرب العربي في مفترق الشركات، تونس، 31 ماي 2007، انظر الموقع:

www.arableaguetunis.org/nadawat/exnadawat.html,consulté le 10-06-2014

(10)- مصطفى فيلالي، المغرب الكبير، نداء للمستقبل مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، لبنان، ماي 2005، ص.89.

(11)-**Ivan artinM** , Du Partenariat euro méditerranéen à la Politique européenne de voisinage: Des modèles économiques à la recherche du développement de la rive Sud, VOIR**:www.confluences-mediterranee.com/immartin/ModeleseconomiquesPAMetPEV.pdf**,consulté le 20-06-2014

(12)- COMMUNICATION de la COMMISSION Européenne, POLITIQUE européenne de VOISINAGA, document d'orientation, BRUXELLES, COM (2004) 373 f i na l, 12. 5. 2004,p.3,VOIR:**www.ec.europa.eu/europeaid/where/neighbourhood/documents/barcelona_qa_en.pdf**,consulté le 25-06-2013.

(13)- آركيه رامازاني، الشراكة الأوروبية المتوسطية، إطار برشلونة، مجلة دراسات عالمية، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد 22، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ECSSR، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1998، ص.08.

(14)**- www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2**,consulté le 25-06-2014.

(15)– برنامج لاهاي: نظام مشترك لإدارة الحدود تم اعتماده من طرف مجلس أوروبا في نوفمبر 2004.

(16)- Bruno gallies de salies, union européenne-Tunisie (1995-2005), bilan de l'accord d'association, France, revue l'année du Maghreb, édition CNRS, 2005-2006, p.431.

(17)-Yves Veyrier, "l'union européenneet ses relations de voisinage, 2009, rapport du conseil économique social et environnemental, n°13, 2009, p.13 .VOIR:

www.ladocumentationfrancaise.fr/**var/storage/rapports-publics/094000239/0000.pdf**, consulté le 15-07-2014.

(18)- تتمثل هذه الدول في: أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، جورجيا، مولدوفا، أوكرانيا.

(19)- **www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2**,consulté le 25-09-2014.

(20)- التعاون الثنائي: يمثل 90 % من مجالات وأولويات التعاون، يتم من خلال وثيقة مبرمة ما بين الاتحاد الأوروبي والدولة المعنية ويطلق عليها الوثيقة الإستراتيجية، توضع اعتمادا واستنادا على تقيم شامل لسياسة البلد إضافة إلى وضعه السياسي، الاجتماعي وحتى يتعداه إلى الثقافي، في حين التعاون متعدد الأطراف يمثل 10 %من برامج الشراكة يمول استنادا إلى برنامج توجيهي جهوي (PIR) من قبل اللجنة الأوروبية.

(21)- Article 29, (27) regulation (ec) 1638/2006 of the european parliament and of the concil of24 octobre2006, official journal of the european union 9.119206 (l310/1),VOIR :**www.ec.europa.eu/europeaid/index_en.htm**, consulté le 20-08-2014.

(22) - لتفصيل أكثر، انظر الموقعين:

***www.ec.europa.eu/world/enp/pdf/country/2011_enpi_nip_algeria_fr**, consulté le 20-11-2014.

***www.ec.europa.eu/world/enp/pdf/country/enpi_csp_nip_algeriafr.pdf.pdf**,consulté le 20-11-2014.

(23)- لتفصيل أكثر، انظر الموقع :

***www.europa.eu/rapid/press-release/memo-11-918- en.htm§locale=end, article the EU's response to the arab spring** ,consulté le 25-11-2014.

(24)- لتفصيل أكثر، انظر الموقعين :

***www.ec.europa.eu/world/enp/pdf/country/2011_enpi_nip_tunisia_fr.pdf**,consulté le 20-01-2015

***www.ec.europa.eu/world/enp/pdf/country/enpi_csp_nip_tunisia_fr.pdf**,consulté le 20-01-2015

(25**)- www.ec.europa.eu/world/enp/docs/2013_enp_pack/2013_statistical_annex_en.pdf**, consulté le -20-01-2015.